



تجارة دولة الإمارات العربية المتحدة مع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية

الربع الثالث - سبتمبر 2017

إعداد الأستاذ / احمد ماجد - محلل إقتصادي

إشراف السيدة / ندى الهاشمي - مدير الإدارة



الفهرس

- مقدمة.
- تعريف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- اتجاهات التجارة العالمية .
- تطور التجارة الخارجية العربية.
- تطور تجارة دولة الإمارات مع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تطور صادرات الإمارات إلى الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تطور إعادة التصدير من الإمارات للدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تطور واردات الإمارات من الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- الميزان التجاري لدولة الإمارات مع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- عقبات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- مقترحات وحلول علاج العقبات التي تواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.



المقدمة

يعد قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حدثا ايجابيا على العمل العربي المشترك ، من خلال إنشاء كتل بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة المذكورة يتماشى مع التوجهات العالمية في إنشاء كتلات اقتصادية وتجارية ويتناغم مع مبادئ منظمة التجارة العالمية ، وبموجبه يتم تبادل المزايا والتسهيلات التجارية بين الدول العربية الأعضاء دون الالتزام بانسحاب هذه المزايا على الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية . وقد شاركت دولة الامارت العربية المتحدة في صياغة أحكام ومبادئ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية التي تحمل بين طياتها عدد من المزايا والامتيازات التي من بينها فتح أسواق عربية كانت تفرض رسوم جمركية عالية وبفارق كبير عن نسبة الرسم الجمركي التي تفرضها دولة الامارت على وارداتها ، وتشجيع الصناعات المحلية الوطنية للانتقال من مرحلة الصناعات صغيرة الحجم قياسا بالسوق المحلي إلى الصناعات كبيرة الحجم قياسا بحجم الأسواق العربية ، وإلغاء العديد من القيود غير جمركية التي كانت تفرض على صادرات الدولة إلى الأسواق العربية قياسا مع سهولة دخول السلع العربية وغيرها إلى الأسواق الامارت لعدم وجود أي قيود غير جمركية .

ومن منطلق إتماء الدولة لمحيطها العربي وحرصها على تنمية وتطوير وتعزيز أواصر العمل العربي المشترك وتنمية وتطوير التجارة العربية البينية وتعزيز المنافع العربية المشتركة حرصت دولة الإمارات على تنمية وتطوير حجم تجارتها مع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعمل على تقديم المقترحات اللازمة وتذليل كافة العقبات التي تواجه التفعيل الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتوسيع نطاق منافعها المشتركة وتنمية وتطوير جهازها الإنتاجي وتوسيع نطاق الأسواق أمام صادراتها الوطنية.

تعريف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

(جافتا) هي اختصار لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعد حلف بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية ، وقد أقر المجلس الاقتصادي والإجتماعي التابع لجامعة الدول العربية بموجب قراره رقم 1317 د 59 بتاريخ 19/2/1997 وبمصادقة 19 دولة البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لأحكام تيسير وتنمية التبادل التجاري وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة العالمية وذلك خلال 10 سنوات اعتبارا من مطلع 1998.



البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

من أهم ما نص عليه البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما يلي :

- خفض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل خلال عشر سنوات بنسبة 10% سنويا من تلك التي كانت سارية حتى 1997/12/31 لتصل إلى الصفر بحلول العام 2007 ، ليتم بذلك التحرير الشامل للسلع ذات المنشأ العربي من أية رسوم وضرائب عند دخولها لأسواق الدول العربية.

- إزالة كافة القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية (الادارية ، الكمية ، النقدية).

- منح استثناءات لبعض السلع من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو فرض قيود جمركية عليها (لبعض الدول) وذلك في حدود ضيقة ولفترة زمنية محددة لاتتعدى أربعة سنوات على أن تتقدم تلك الدول بمبررات اقتصادية تثبت وقوع ضرر اقتصادي عليها .

وتشمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الدول العربية التالية : الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والامارات والسودان وسوريا والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب واليمن ، باستثناء جيوتي والصومال وجزر القمر وموريتانيا والذي يتوقع انضمامهم إلى المنطقة.

أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تهدف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى ما يلي :

- تعزيز والمحافظة على المكاسب والمصالح الاقتصادية المشتركة للدول العربية .
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية.
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والعالم الخارجي.
- الاستفادة من التغيرات الجارية بمجال التجارة العالمية واقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية .
- تعدد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة عملية أولى في بناء كتل اقتصادي عربي على الساحة الاقتصادية الدولية .



اتجاهات التجارة العالمية

بدأ التباطؤ في حجم التجارة العالمية منذ بدأ الأزمة المالية العالمية قبل ثماني سنوات ، ومن المتوقع أن تتأثر حركة التجارة العالمية مستقبلا بالبيئة العالمية غير المواتية والتي من أهمها العودة عن الانفتاح التجاري في السياسة التجارية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية ، وآثار وانعكاسات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي واللدان لايزالان يتفاعلان وبشكلان عناصر مؤثرة في تحجيم الاستثمار وتعميق حالة عدم اليقين ، وبشير الجدول التالي (1) إلى معدلات نمو التجارة بالسنوات القليلة الماضية وتوقعات نموها بالمستقبل القريب .

الجدول (1)
اتجاهات النمو في حجم التجارة العالمية (%)

**2018	**2017	*2016	2015	2014	البيان
%4.0	%3.6	%2.5	%2.8	%3.7	النمو بحجم التجارة العالمية

*تقديرات **توقعات . المصدر : البنك الدولي ، توقعات الاقتصاد العالمي ، يناير 2017 .

وبأتي من أهم العوامل التي أسهمت في تراجع نمو التجارة العالمية ما يلي :

- 1- تراجع سعر النفط في الأسواق العالمية .
- 2- التطورات في تكنولوجيا استخراج النفط الصخري التي قلصت كثيرا من احتياجات الولايات المتحدة لاستيراد النفط والغاز .
- 3- توسع الصناعات التحويلية في آسيا حيث أصبحت الصين تقوم بتصنيع معظم القطع والمكونات الصناعية التي كانت تقوم في السابق باستيرادها .
- 4- تقدم قطاعات الخدمات على التصنيع في الدول المتقدمة الأمر الذي أدى إلى تقليص التجارة بعض الشيء .

وتعد الإشارة إلى اتجاهات وآفاق النمو في التجارة العالمية من الأمور الجوهرية والحيوية بالنظر إلى الانعكاسات والتأثيرات المتوقعة لها على حركة وحجم ونمو التجارة العربية.



تطور التجارة الخارجية العربية

تأثرت التجارة العربية منذ العام 2013 بعدد من العوامل يأتي من بينها ما يلي :

- 1- التراجع الكبير في أسعار النفط .
- 2- النمو الضعيف في الاقتصاد العالمي .
- 3- الصراعات وعدم الاستقرار السياسي المحيط بعدد من الدول العربية والذي يلقي بظلاله على البيئة التجارية العربية لصالح تزايد الحماية التجارية التي تعاني من الأصل من استمرار القيود غير الجمركية رغم مرور نحو 19 عام على بدء العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى متواكبة في ذلك مع موجه الحماية التجارية العالمية .

وطبقا لبيانات صندوق النقد الدولي شهدت التجارة العربية في السلع والخدمات تراجعاً في الصادرات والواردات وخاصة بين عامي 2015 و 2016 ، فمنذ العام 2013 تراجعت الصادرات العربية بشكل متواصل بنسبة - 6.3 % عام 2014 ، و- 27.4 % عام 2015 ، و- 5.6 % عام 2016 ومن ثم وتبعاً لذلك تراجعت نسبة الصادرات العربية إلى إجمالي الصادرات العالمية من 6.3 % عام 2013 إلى 5.8 % عام 2014 ثم إلى 4.7 % عام 2015 و 4.4 % عام 2016 (ومن المتوقع أن تعاود الصادرات العربية من السلع والخدمات الارتفاع بالعام 2017 بنسبة 12.6 % على افتراض بقاء سعر النفط فوق 50 دولار للبرميل) .

كما انحسرت الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة - 7.5 % عام 2015 ونسبة - 2.1 % عام 2016 ، ويتوقع أن تعاود الارتفاع بنسبة 5.3 % عام 2017 .

ازاء المعطيات السابقة يعد من الأهمية بمكان أن تعزز الدول العربية ترابط مصالحها مع الشركاء التجاريين وبالأخص منهم شركائها من الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.



الجدول (2)
التجارة العربية الخارجية في السلع والخدمات (مليار دولار)

نسبة التغير بين عامي 2015 و 2016 %	*2017	2016	2015	2014	2013	البيان
-5.6%	1056	938	994	1370	1462	الصادرات العربية
-2.2%	22169	21417	20951	23769	23375	الصادرات العالمية
	%4.8	%4.4	%4.7	%5.8	%6.3	الصادرات العربية / الصادرات العالمية %
-2.1%	1088	1033	1055	1140	1091	الواردات العربية
-2.3%	21883	21039	20559	23125	22664	الواردات العالمية
	%5.0	%4.9	%5.1	%4.9	%4.8	الواردات العربية / الواردات العالمية %

المصدر : صندوق النقد الدولي ، أكتوبر 2016.



تطور تجارة الإمارات مع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الجدول (3)

إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع
الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
خلال الفترة 2011 – 2015 (مليون درهم)

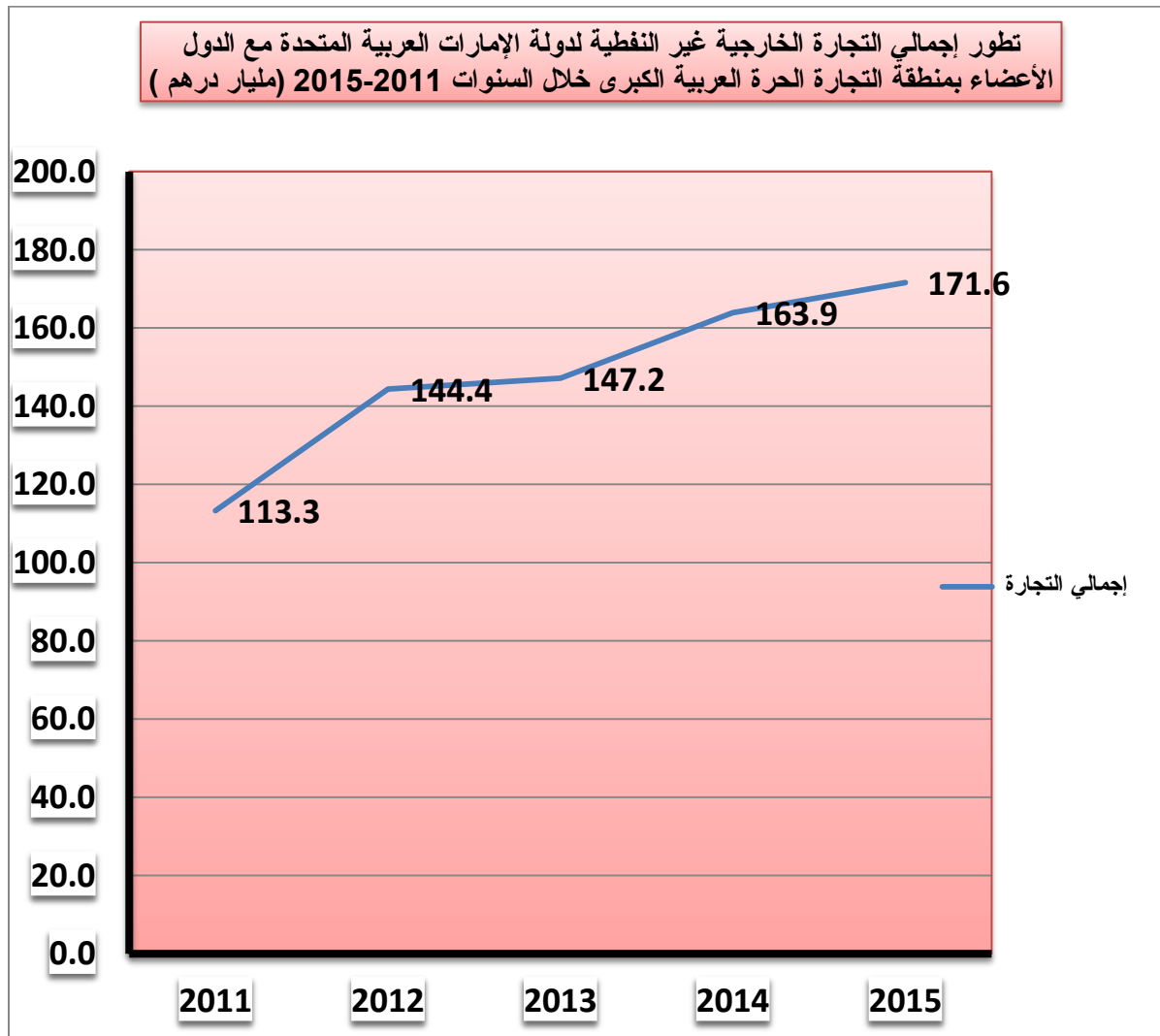
الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الأردن	2,089.6	2,372.9	2,808.9	3,024.6	9,3,997
البحرين	8,710.1	9,420.5	9,088.3	8,830.1	8,10,774
تونس	688.4	501.8	487.8	906.2	874.6
الجزائر	2,110.4	1,432.0	1,557.1	1,811.8	1,641.5
السعودية	26,693.5	29,926.2	35,949.7	35,106.4	38,721.5
السودان	8,965.9	13,322.3	8,325.9	8,897.2	6,886.3
سوريا	912.1	531.9	584.3	980.1	980.5
العراق	16,907.0	24,398.5	15,718.0	28,301.5	27,998.1
عمان	8,792.6	20,191.7	25,939.3	25,926.6	26,406.7
فلسطين	36.8	47.9	54.0	64.1	67.5
قطر	7,694.8	9,957.5	11,464.0	12,915.8	14,462.1
الكويت	11,283.1	11,174.5	13,975.7	14,374.0	14,273.0
لبنان	3,630.2	4,112.6	4,107.9	4,160.8	4,674.4
ليبيا	3,673.3	7,924.2	5,853.6	6,010.2	9,926.7
مصر	4,672.6	4,921.3	7,741.6	9,481.4	7,317.6
المغرب	4,783.5	1,844.4	1,256.0	1,385.8	1,432.3
اليمن	1,683.4	2,352.1	2,373.6	1,707.2	1,212.4
الاجمالي	113,327.5	144,432.4	147,286.2	163,883.9	171,648.1

المصدر : قاعدة بيانات هيئة الامارات للتنافسية والاحصاء .



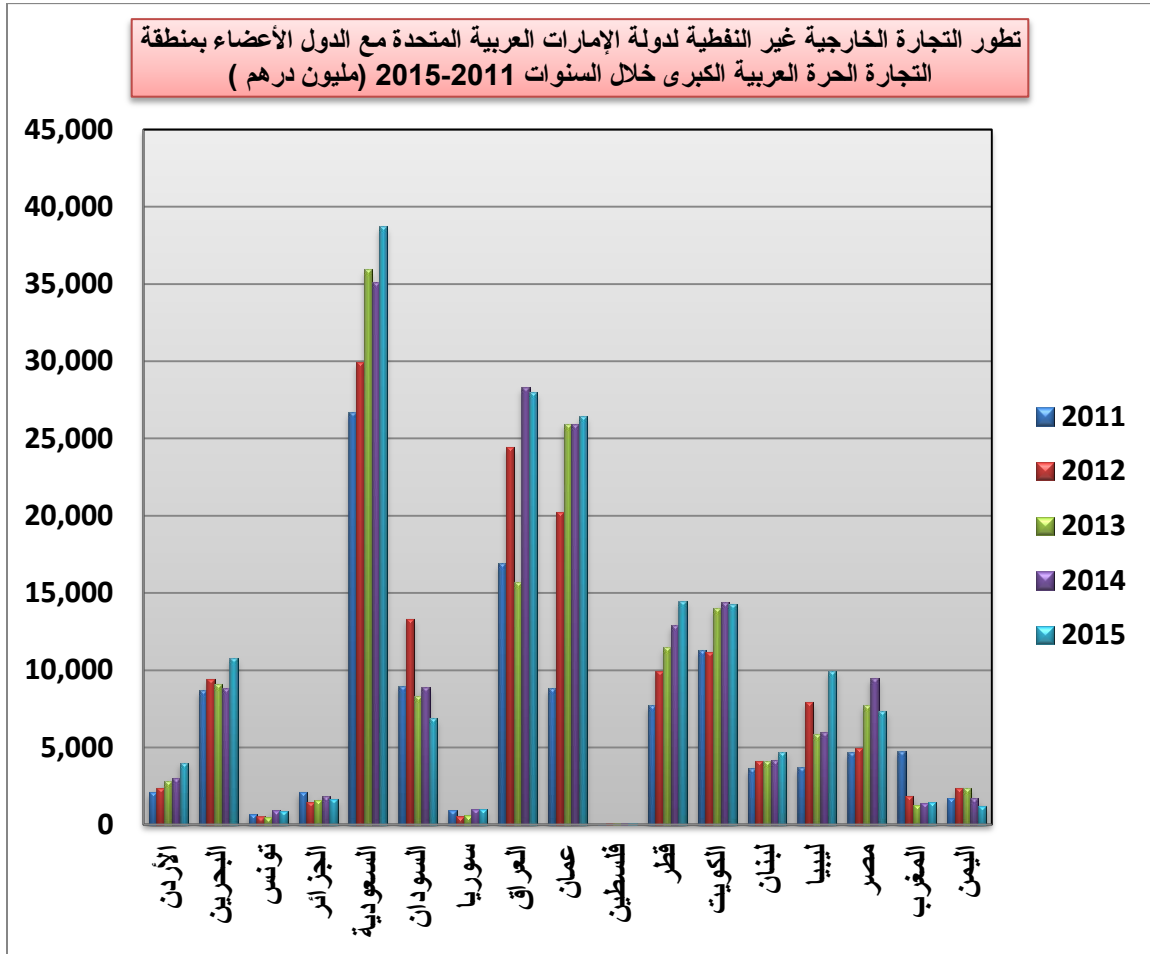
تشير الأرقام الموضحة بالجدول رقم (3) إلى تطور إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 113.3 مليار درهم عام 2011 إلى 171.6 مليار درهم عام 2015 بمتوسط معدل نمو بلغ نحو 10.9% ، وجاءت السعودية الأولى بين كافة الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من حيث إجمالي حجم تجارة دولة الإمارات معها تليها العراق ثم عمان والكويت وقطر والبحرين وليبيا ومصر .. على الترتيب خلال كافة السنوات المشار إليها .

الشكل رقم (1)





الشكل رقم (2)





- تطور صادرات دولة الإمارات إلى الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الجدول (4)

صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة غير النفطية إلى الدول العربية الأعضاء بمنطقة
التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2011 – 2015 (مليون درهم)

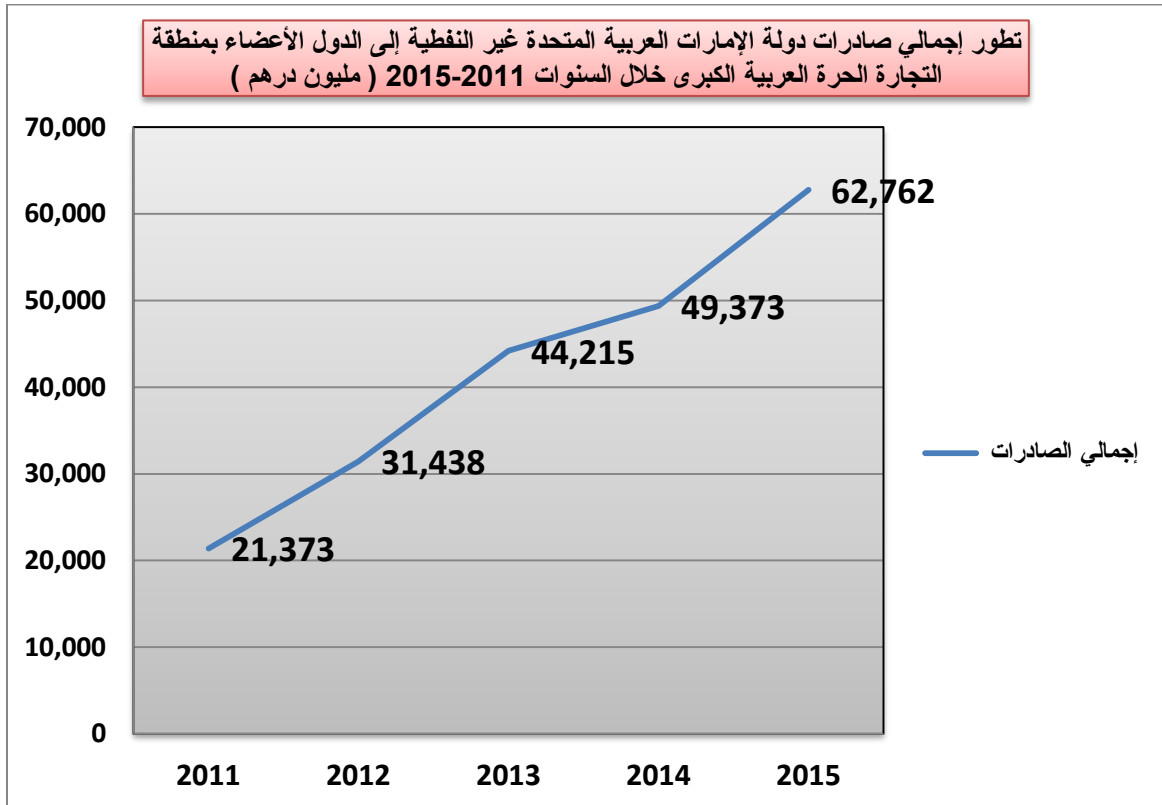
الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الأردن	535.2	482.5	1,018.6	1,180.5	1,983.8
البحرين	1,239.6	1,569.2	1,952.7	2,061.0	4,475.4
تونس	208.4	192.6	162.1	377.2	325.5
الجزائر	735.8	648.0	883.5	799.2	866.5
السعودية	5,660.4	8,078.2	13,042.1	10,806.4	15,323.8
السودان	514.4	567.3	549.9	748.3	863.5
سوريا	303.8	117.1	264.4	481.7	534.0
العراق	2,345.0	2,490.1	2,783.9	6,240.8	9,047.3
عمان	1,194.3	6,298.9	7,945.7	8,738.1	10,866.4
فلسطين	1.7	3.7	18.6	24.8	16.5
قطر	1,870.6	2,704.8	2,607.3	3,373.8	5,661.0
الكويت	3,252.9	3,761.0	5,225.8	5,916.9	6,472.3
لبنان	815.1	597.7	959.9	1,109.4	1,670.9
ليبيا	174.7	644.7	708.0	963.7	644.7
مصر	1,403.3	1,888.2	4,481.1	4,830.2	2,509.5
المغرب	591.5	573.3	593.0	798.9	784.6
اليمن	526.4	820.9	1,017.9	922.1	716.1
الاجمالي	21,373.2	31,438.4	44,214.9	49,373.2	62,761.8

المصدر : قاعدة بيانات هيئة الامارات للتنافسية والاحصاء .



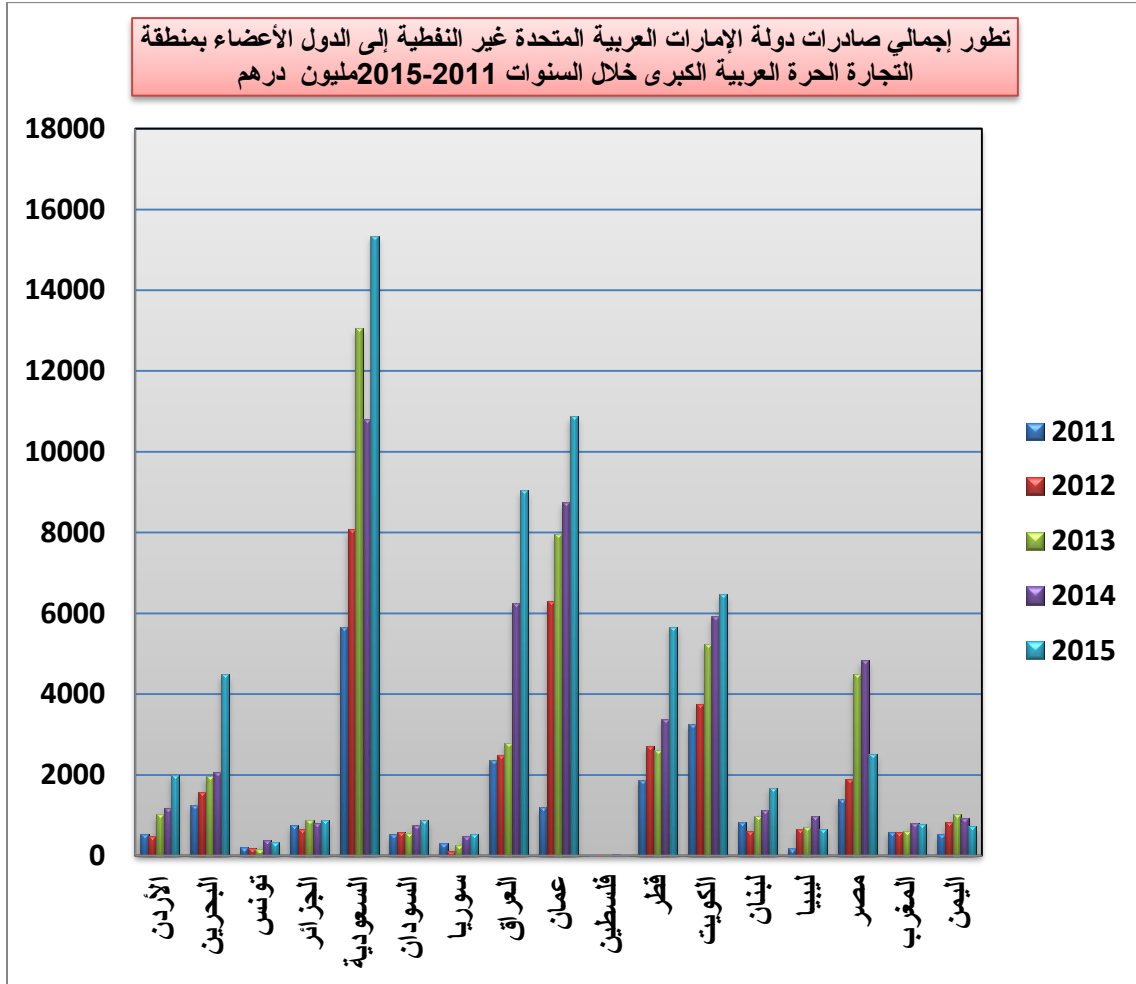
وتوضح أرقام الجدول رقم (4) تطور الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 21.4 مليار درهم عام 2011 إلى 62.8 مليار درهم عام 2015 بمتوسط معدل نمو بلغ 30.9% وهو يساوي نحو 3 أضعاف النمو في إجمالي حجم تجارة دولة الإمارات مع الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما يتيح الفرصة أمام التوسع في الإنتاج الوطني ونطاق حجمه وفتح أسواق واعدة للصادرات الوطنية مستقبلا لمقابلة الطلب عليها ، وجاءت السعودية أيضا الأولى بين كافة أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في استيراد المنتجات الإماراتية تليها عمان والعراق والكويت وقطر والبحرين ومصر .. على الترتيب خلال السنوات المشار إليها .

الشكل رقم (3)





الشكل رقم (4)





- تطور إعادة التصدير من الإمارات للدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الجدول (5)

إعادة التصدير للسلع غير النفطية من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2011 - 2015 (مليون درهم)

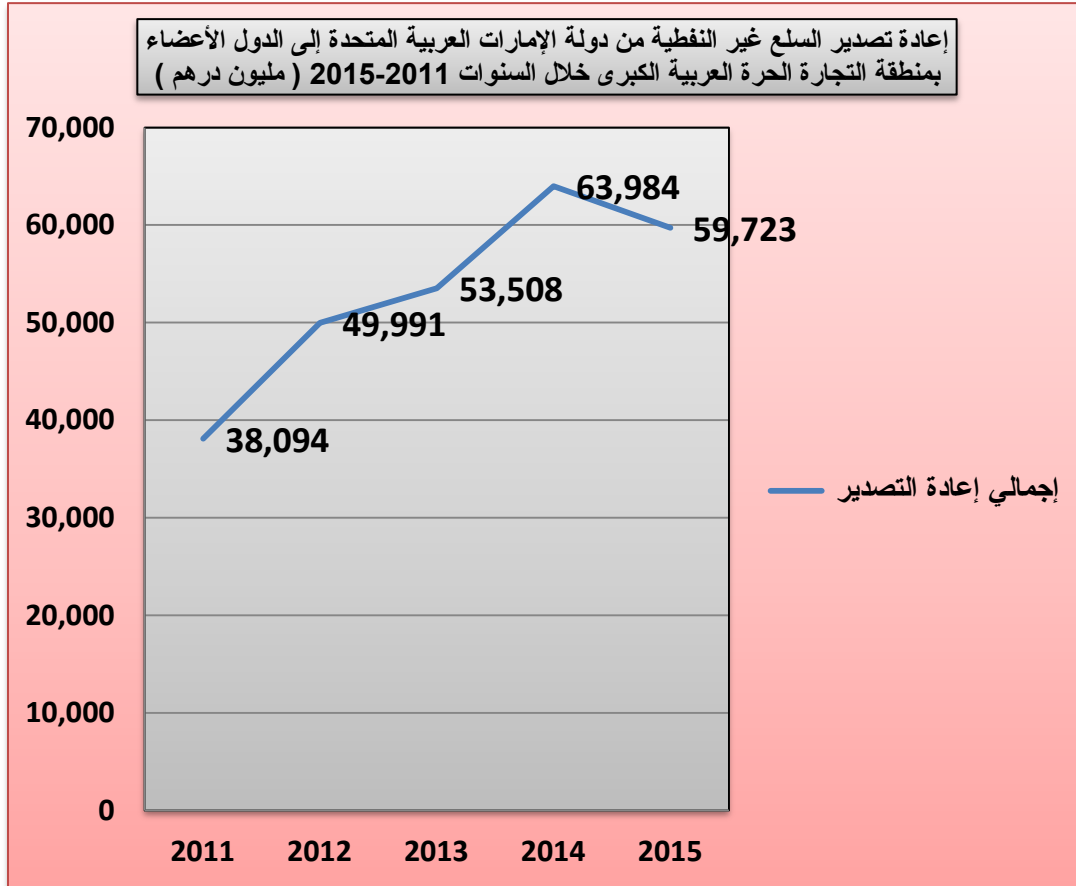
الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الأردن	683.2	986.3	759.4	812.7	912.6
البحرين	4,326.5	5,195.3	4,744.5	3,969.1	3,664.7
تونس	240.9	126.8	112.7	249.3	259.3
الجزائر	629.9	725.0	650.4	965.4	749.9
السعودية	5,984.8	7,059.6	7,845.1	9,743.2	8,883.9
السودان	1,009.3	910.6	863.6	1,133.2	967.7
سوريا	122.5	70.4	86.5	293.8	291.9
العراق	9,610.6	9,718.5	10,078.3	18,254.1	15,823.7
عمان	3,140.4	9,277.5	10,390.9	10,781.6	9,311.2
فلسطين	3.4	0.8	1.2	0.3	1.8
قطر	3,877.6	4,906.8	6,191.5	6,443.6	5,963.1
الكويت	4,805.1	4,075.8	4,561.2	4,925.9	5,043.8
لبنان	1,280.9	1,436.7	1,625.9	1,714.5	1,547.8
ليبيا	809.9	3,635.6	3,281.0	2,263.8	4,282.3
مصر	926.7	921.5	1,025.2	1,613.1	1,424.2
المغرب	238.4	258.9	138.7	185.7	152.8
اليمن	403.8	684.9	1,151.5	634.7	442.2
الاجمالي	38,094.0	49,990.9	53,507.9	63,984.0	59,722.9

المصدر : قاعدة بيانات هيئة الامارات للتنافسية والاحصاء



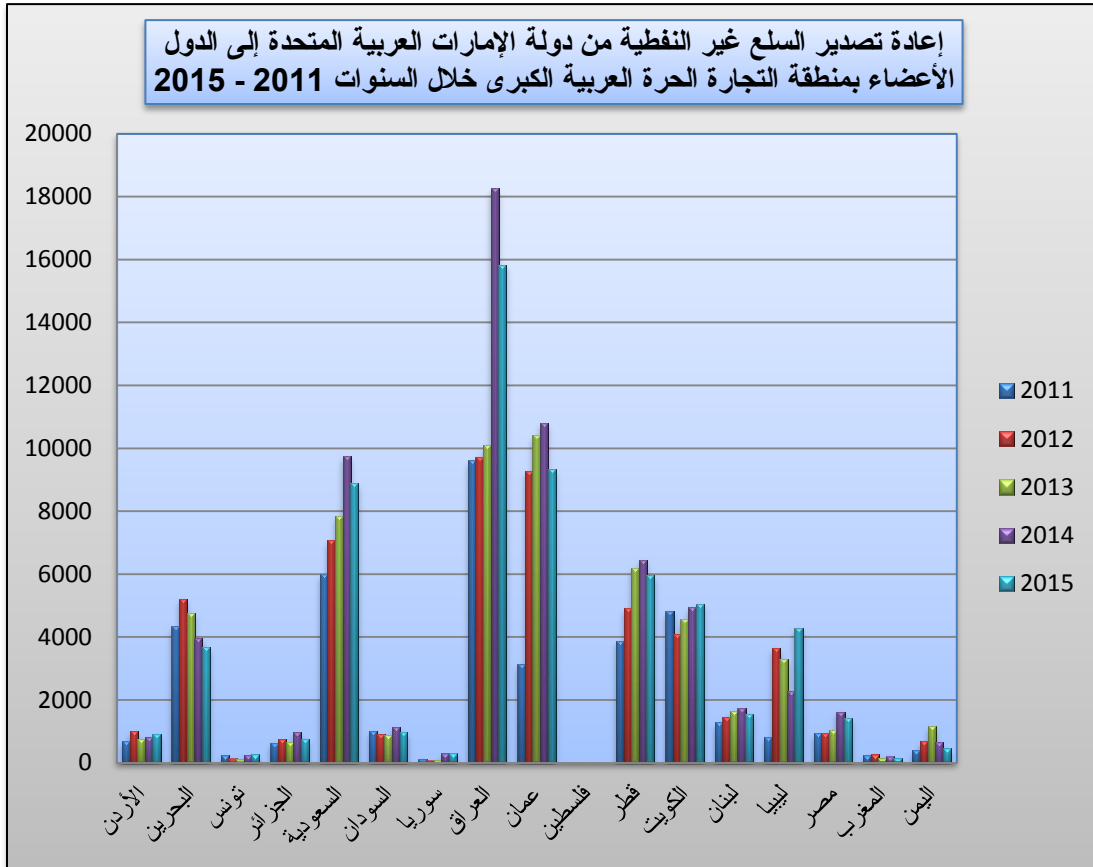
كما تبين أرقام الجدول رقم (5) تطور تجارة إعادة التصدير غير النفطية من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 38.1 مليار درهم عام 2011 إلى 59.7 مليار درهم عام 2015 بمتوسط معدل نمو بلغ 11.9% وهو معدل يتجاوز النمو في إجمالي حجم تجارة دولة الإمارات مع الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وجاءت العراق الأولي بين كافة أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في استقبال سلع ومنتجات إعادة التصدير من الدولة تليها عمان والسعودية والكويت وقطر والكويت والبحرين وليبيا ..على الترتيب خلال السنوات المشار إليها .

الشكل رقم (5)





الشكل رقم (6)





- تطور واردات الإمارات من الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الجدول (6)

واردات دولة الإمارات العربية المتحدة غير النفطية من الدول العربية الأعضاء بمنطقة
التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2011 – 2015 (مليون درهم)

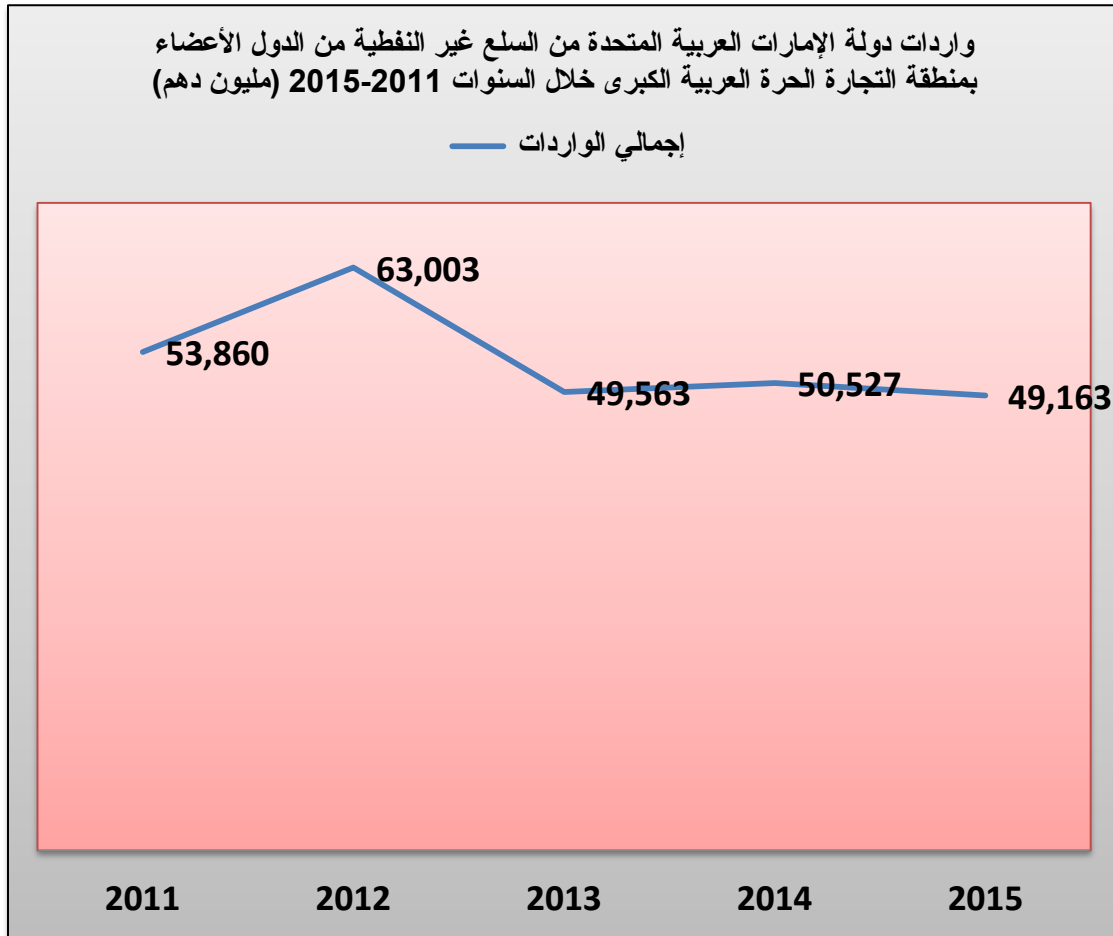
الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الأردن	871.2	904.2	1,030.9	1,031.4	1,101.5
البحرين	3,143.9	2,655.9	2,391.1	2,800.1	2,634.7
تونس	239.0	182.4	213.0	279.7	289.8
الجزائر	744.7	59.0	23.1	47.3	25.1
السعودية	15,048.3	14,788.5	15,062.4	14,556.8	14,513.8
السودان	7,442.3	11,844.3	6,912.3	7,015.6	5,055.2
سوريا	485.7	344.5	233.4	204.6	154.6
العراق	4,951.5	12,189.9	2,855.8	3,806.6	3,127.1
عمان	4,457.9	4,615.2	7,602.7	6,406.9	6,229.2
فلسطين	31.8	43.3	34.2	39.0	49.2
قطر	1,946.6	2,345.8	2,665.1	3,098.4	2,838.1
الكويت	3,225.1	3,337.6	4,188.7	3,531.1	2,756.9
لبنان	1,534.3	2,078.2	1,522.1	1,336.9	1,455.6
ليبيا	2,688.7	3,643.9	1,864.6	2,782.7	4,999.7
مصر	2,342.6	2,111.6	2,235.3	3,038.1	3,383.9
المغرب	3,953.6	1,012.2	524.3	401.1	494.8
اليمن	753.2	846.3	204.1	150.3	54.2
الاجمالي	53,860.3	63,003.1	49,563.4	50,526.7	49,163.4

المصدر : قاعدة بيانات هيئة الامارات للتنافسية والاحصاء .



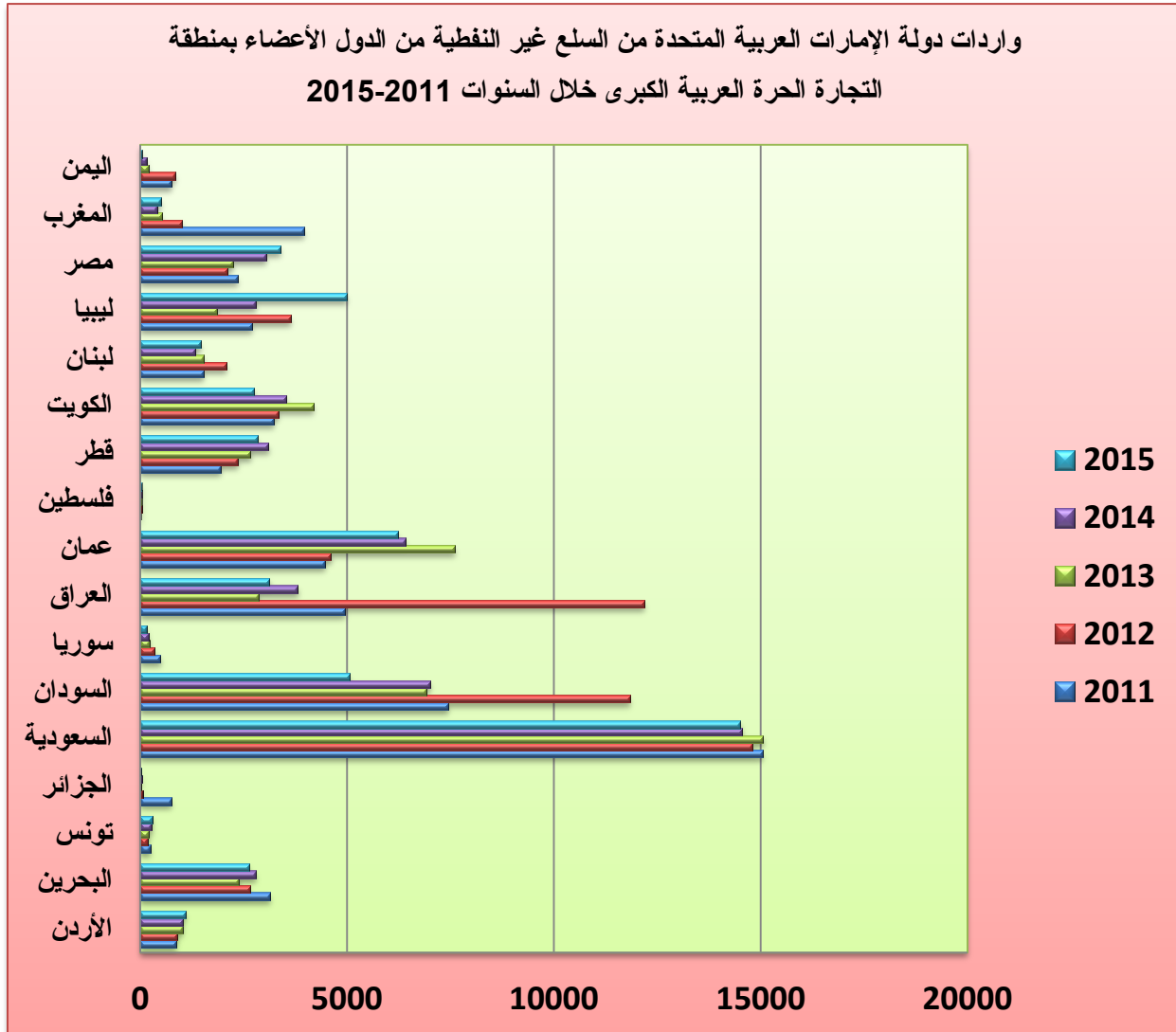
وتوضح أرقام الجدول رقم (6) تراجع الواردات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة من الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 53.9 مليار درهم عام 2011 إلى 49.2 مليار درهم عام 2015 بمتوسط معدل نمو سالب بلغ -2.3% ، وجاءت السعودية وعمان والسودان والعراق وليبيا والكويت ومصر .. على الترتيب في مقدمة الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الموردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات المشار إليها .

الشكل رقم (7)





الشكل رقم (8)





- الميزان التجاري لدولة الإمارات مع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
يوضح الجدول التالي رقم (7) تطور فائض الميزان التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة
مع مجموعة الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الجدول رقم (7)

الميزان التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة مع مجموعة الدول الأعضاء بمنطقة
التجارة الحرة العربية الكبرى خلال السنوات 2011 – 2015 (بالمليار درهم)

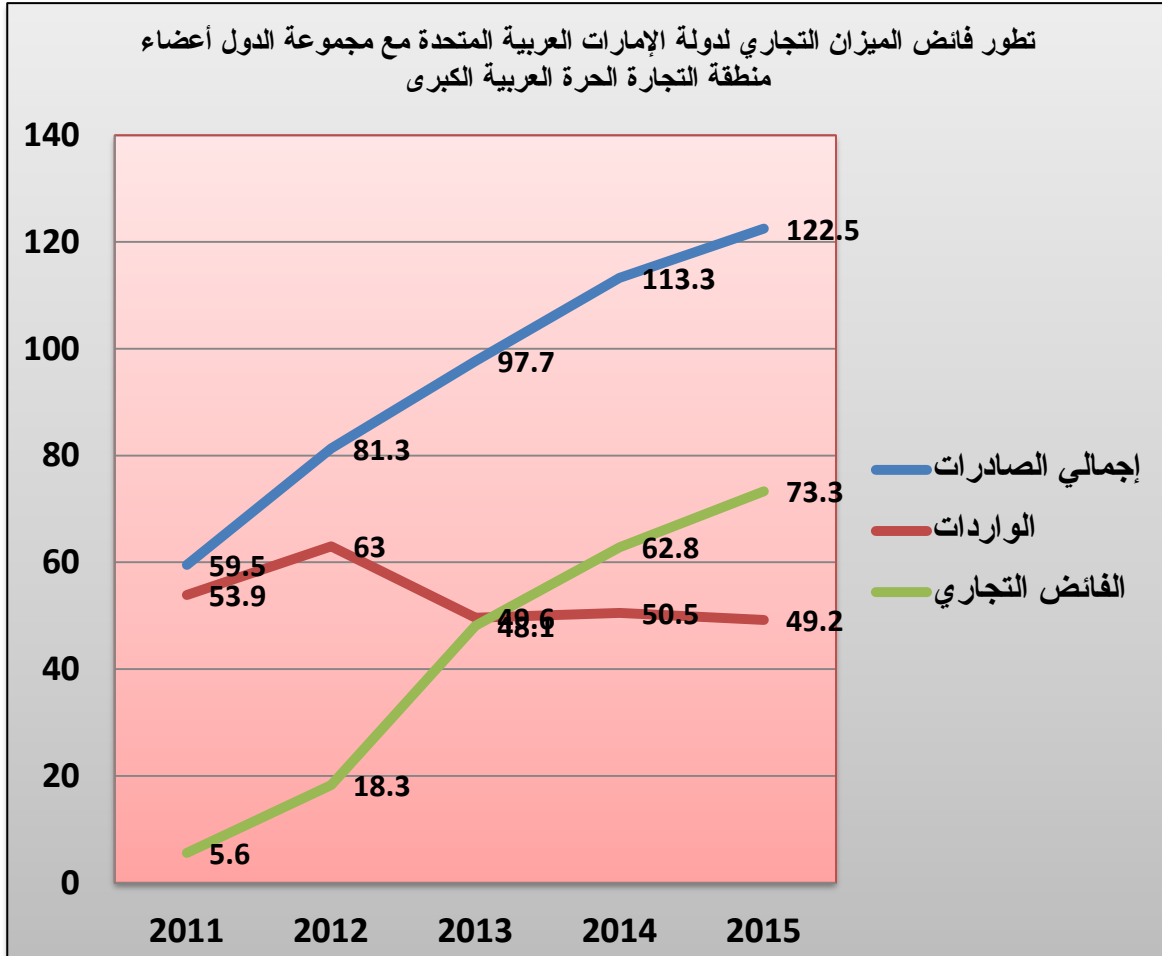
2015	2014	2013	2012	2011	البيان
62.8	49.4	44.2	31.4	21.4	الصادرات
59.7	63.9	53.5	49.9	38.1	إعادة التصدير
122.5	113.3	97.7	81.3	59.5	إجمالي الصادرات
49.2	50.5	49.6	63.0	53.9	الواردات
73.3	62.8	48.1	18.3	5.6	الفائض / العجز التجاري

المصدر : قاعدة بيانات هيئة الامارات للتافسية والاحصاء .

والذي تزايد بشكل كبير من 5.6 مليار درهم عام 2011 إلى 73.3 مليار درهم عام 2015
بمتوسط معدل نمو سنوي كبير بلغ نحو 90.2 % ، وهو ما يوضح ايجابيات توسيع نطاق
التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأعضاء
بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.



الشكل رقم (9)





عقبات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

رغم انضمام أغلب الدول العربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أن تحرير التجارة فيما بين الدول العربية وزيادة حجمها لا يتحقق من خلال ازالة الرسوم الجمركية فقط وإنما يتطلب اتخاذ العديد من الاجراءات لازالة العقبات التي تعترض سبيل تحقيق هذا الهدف وتمثل أهم تلك العقبات فيما يلي :

- 1- غياب المعلومات حول الاجراءات الادارية والسياسات الاقتصادية والتجارية المتبعة.
- 2- التمييز في المعاملة الضريبية بين المنتج المستورد والمحلي .
- 3- ارتفاع تكاليف النقل نظرا لقلة الشاحنات والافتقار لخطوط ملاحية منتظمة وضعف المنافسة بين شركات النقل والمبالغة في رفع الرسوم.
- 4- وجود القيود الغير الجمركية التي تشكل عقبة رئيسية أمام تحرير التجارة وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وأهمها ما يلي :

- طول مدة العبور الناجم عن تأخير الإجراءات الجمركية بسبب تكرار تلك الإجراءات عند كل معبر حدودي الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع التكاليف ويعرض البضائع للتلف ويضعف كفاءة التجارة وتنافسيتها.
- القيود الفنية المتمثلة بالشهادات الصحية والاعتماد ، والمواصفات غير المحددة بين الدول العربية وتعقدتها ببعض الدول ، وشروط دلالة المنشأ ، وتكرار الفحوصات المخبرية ..
- القيود المالية (مثل القيود على التمويل ، والعمولات المرتفعة ، وربط الترخيص بالتحويل ، وشح السيولة والمبالغة في الرسوم).
- قود التراخيص المتمثلة في طلب رخص مسبقة للسماح بالتصدير أو الاستيراد .
- القيود الكمية المتمثلة في تقييد التجارة بالحصص والقيود الزراعية الموسمية .
- فرض أسعار محددة على بعض السلع.
- الاحتكار من خلال حصر تجارة بعض السلع بالقطاع العام .

- 5- وجود بعض القيود الجمركية المتمثلة في عدم ازالة التعريفات الجمركية من قبل بعض الدول الأعضاء ، وفرض رسوم غير مبررة نظير خدمات غير واضحة .



مقترحات وحلول علاج العقبات التي تواجه تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- 1- تشجيع الاستثمار في إقامة شركات النقل ، وتنمية النقل التجاري البحري وذلك عبر تنفيذ مشروعات الربط البري والبحري.
- 2- التزام كافة الدول الأعضاء الكامل بإزالة التعريفات الجمركية ، وتحديث وتطوير الإدارات الجمركية لإختصار مدة عبور البضائع إلى أدنى حد وتقليص حجم الوثائق المطلوبة للمعاملات التجارية ، وتحقيق الربط الإلكتروني بين الجمارك العربية .
- 3- عدم القبول بأي قوائم سلبية.
- 4- تخفيف وإزالة كافة القيود الفنية والمالية والكمية وقيود الترخيص .
- 5- تحرير الأسعار وفقا لآليات السوق الحرة .
- 6- تفعيل قوانين المنافسة والحد من الاحتكار.
- 7- توحيد رسوم العبور مقابل الخدمات للتجارة البينية .
- 8- تفعيل دور الغرف العربية في تسهيل منح الدخول للمعنيين بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لحين سماح الظروف السياسية باقرار الاتفاقية العربية لتسهيل الدخول.